البلديات الى الدول العربية للحصول على اموال تنفق على مشاريع في مدنهم، وعرقلة السلطات لتلك المشاريع»[٥٨].

(ج) وفي مجال مشاركة رؤساء البلديات الوجدانية لمواطني بلدياتهم، في صراعهم مع الاحتلال، يمكن الاشارة الى منع كريم خلف (رئيس بلدية رام الله)، وابراهيم الطويل (رئيس بلدية طولكرم)، مع عدد كبير من المواطنين، من دخول المحكمة العليا الاسرائيلية، عند نظرها قضية مصادرة ٢٤٠٠ دونم من اراضي بيت ايل، واراضي واسعة اخرى في طوباس في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٠[٥٩].

٢ ـ محاربة رؤساء البلديات: قامت سلطات الحكم العسكري بمحاربة رؤساء البلديات، لردعهم عن مواصلة وقوفهم ضد تطبيق مشروع الحكم الاداري الذاتي. وفي هذا المجال، تعددت الاجراءات، ويمكن الاشارة الى ثلاثة اجراءات رئيسة (سبقت اقالة رؤساء البلديات الذين رفضوا التعاون مع الادارة المدنية التي انشئت في تشرين الثاني ـ نوفمبر ١٩٨١).

(أ) التقديم الى المحاكمة الصورية: حيث قدمت سلطات الاحتلال بعض رؤساء البلديات ومجالسها المحلية الى محاكمات صورية بتهمة الاخلال بالنظام. ومن الذين قدموا الى هذه المحاكمات ابراهيم الطويل وكريم خلف وبشارة داوود (رئيس بلدية بيت جالا) ويوسف مراد (عضو مجلس بلدية اريحا) وخالد العوض (رئيس بلدية قباطية)[٦٠].

(ب) الاعتقال، تمهيداً للابعاد: من ذلك اعتقال بسام الشكعة (رئيس بلدية نابلس)، تمهيداً لطرده، بعد مصادقة محكمة العدل العليا على ذلك بتهمة تأييده لعملية دلال المغربي (آذار ـ مارس ١٩٧٨) في حضور داني ماط، منسق العمليات في الاراضي المحتلة. ولكن بعد ردود فعل غاضبة؛ تمثلت في استقالة رؤساء البلديات، تم العدول عن القرار، وافرج عنه بتاريخ ١٩٧٩/١٢/٥[٦١]. وفي هذا السياق، أيضاً، اقدمت السلطات على ابعاد فهد القواسمة (رئيس بلدية الخليل) ومحمد ملحم (رئيس بلدية حلحول) ورجب بيوض التميمي (قاضي الخليل الشرعي)، بتاريخ ١٩٨٠/٥/٣[٦٢]، بتهمة اطلاقهم تصريحات تحريضية بعد قرار الحكومة الاسرائيلية باستيطان مدينة الخليل، في ١٩٨٠/٣/٢٣[٦٣].

(ج) محاولات الاغتيال: من ذلك محاولة اغتيال كل من بسام الشكعة (بترت ساقاه) وكريم خلف (بترت قدمه) وابراهيم الطويل، بتاريخ ١٩٨٠/٦/٢[٦٤].

ثانياً: العمل على خلق «روابط القرى» بديلاً من البلديات

احدى المشكلات الرئيسة التي واجهها الحكم العسكري الاسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة، ولا يزال يواجهها، هي القدرة على خلق مجتمعات تقبل بالحكم الاسرائيلي، مثلما حدث في مجتمعات دروز الجليل، وبدو النقب، واتباع سعد حداد (الى حد ما) في جنوب لبنان[٦٥]، على الرغم من ان السعي الاسرائيلي الى ايجاد قيادات محلية تقبل بالمفهوم الاسرائيلي للسيطرة، في الضفة والقطاع، وجد منذ الايام الاولى للاحتلال، الا انه لم يشتد الا بعد ظهور نتائج الانتخابات البلدية في الضفة الغربية العام ١٩٧٦. ولكنه لم يأخذ شكله العملي لانشغال حكومة العمل آنذاك بالاعداد لانتخابات الكنيست التاسع، الا بعد وصول الليكود الى السلطة، وطرحه لمشروع الحكم الاداري الذاتي، عندئذٍ سعت سلطات الحكم العسكري الى «توفير المناخ السياسي لنمو قيادة فلسطينية جديدة مستعدة للتعاون معها، وذلك لتحقيق حلم الكومنولث اليهودي الذي راود فكر الصهيونيين التصحيحيين منذ [حوالى] ستين عاماً مضت والذي يتوافق مع فكرة كومنولث جنوب افريقيا